



ابتكار حلول لتحديات شركات التمويل الإسلامية

تعزز مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي إمكانيات ابتكار حلول للتحديات والإشكاليات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية المتخصصة،

المصدر:

دبي - مجدي عبيد

التاريخ: 14 مايو 2014

تعزز مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي إمكانيات ابتكار حلول للتحديات والإشكاليات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية المتخصصة، فمن شأن التكامل بين مسارات المبادرة الستة أن يكفل توفير البيئة التنظيمية والتشريعية الملائمة لازدهار المصرفي الإسلامي الذي يعد جزءاً من الاقتصاد الإسلامي الذي هو الأكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية والمالية.

فرغم النجاح المتسارع والانتعاش الكبير لنشاط شركات التمويل الإسلامية على المستوى المحلي والعالمى من حيث زي وحجم رؤوس أموالها وتعدد أنشطتها وأدواتها التمويلية، إلا أن هذه الشركات تواجه العديد من المشكلات والتحديات التي مسيرة عملها وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها المتمثلة في تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات والمشاركة في التنمية الاقتصادية.

وفي هذا المجال، رصدت ورقة بحثية أعدها الدكتور محمود سيد عبد العال، بعنوان «شركات التمويل الإسلامية -التحديات والآفاق»، وتم عرضها خلال انعقاد فاعليات الملتقى السنوي الدولي الخامس للقانونيين في الصناعة المالية الإسلامية ا تنظيمه مؤخراً في دبي، رصدت أوجه التحديات التي تواجهها هذه الشركات، وأنسب سبل التغلب عليها.

وتتوقع شركة "برايس ووتر هاوس كوبرز" نمو التمويل الإسلامي في السوق الإماراتية بنسبة (10%) خلال عام 2013، و حصة الإمارات من إجمالي سوق التمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وماليزيا بأنها تصل إلى (6%) أي نحو 72 دولار.

ويصل عدد شركات التمويل الإسلامية في دولة الإمارات في الوقت الراهن إلى حوالي 11 شركة تمويل متخصصة وغير ه تعتبر شركة أملاك من أوائل شركات التمويل الإسلامي في الدولة حيث تأسست في العام 2000، وخلال ما يقارب 10 ن زادت 10 شركات بمعدل شركة سنوياً.

لقد قطعت الصيرفة الإسلامية شوطاً مهماً نحو المنافسة مع النظام التقليدي من حيث مستوى نمو الأصول في كثير من وفي المقابل فإنه من المرجح أن قطاع الصيرفة الإسلامية لم يستطع تحسين الأرباح الناتجة عن هذا النشاط والعوائد الا

إضافة إلى عدم قدرة القطاع على إنتاج وفرز المزيد من الأصول وإضافة المزيد من العمليات التشغيلية التي تسهم بشكل في رفع الدخل التشغيلي، في حين أن ثقافة إدارة المخاطر لا زالت تعاني ضعفاً أيضاً وتحتاج إلى المزيد من التطوير عليه تصبح قادرة على منافسة القطاع المصرفي التقليدي.

وبالتالي فالتركيز حالياً حول أهمية إحداث تحول كبير على مستوى المعايير والضوابط والمخاطر وتنوع الخدمات التي يمكن

للجمهور والتي تتوافق وأحكام الفقه الإسلامي، وفي نفس الوقت تكون قادرة على تقديم حلول مناسبة للتمويل، وهذا ، سوف تنجزه المبادرة بعالميتها من خلال محاورها الطموحة.

إشكاليات وتحديات

وتواجه شركات التمويل الإسلامية في الدولة مشكلات تتعلق بالنظام المصرفي، وتتمثل أبرزها في التالي:

أولاً : منع شركات التمويل من قبول الودائع أو القروض من الأفراد وكذلك فتح الحسابات من أي نوع وبأي شكل للأفراد، ه شأنه أن يضعف ويحد من قدرة شركات التمويل الإسلامية على المنافسة وبالتالي تكون محصلة ذلك القرار جعل المورد ا لمصادر الأموال في الشركات هو رأس مالها بالإضافة الى العناصر الأخرى من حقوق الملكية في ظل صعوبة استقطاب و حسابات للشركات التي قد تتعامل مع شركات التمويل.

ثانياً : القرار رقم 165/6/2004 يحظر تماماً على الشركات قبول الودائع أو القروض من الأفراد وكذلك فتح الحسابات من أي وبأي شكل للأفراد، هذه النقطة من شأنها أن تضعف وتحد من قدرة شركات التمويل الإسلامية وبالتالي تقلل من قدرتها التمويل وتضعف من قوة مركزها المالي وبالتالي تؤدي إلى إضعاف وضعها التنافسي، وبالرغم من اقتناع الباحث بهذه الف القرار والتي تمثل الفارق الأكبر بين شركات التمويل والمصارف والبنوك، إلا أن القرار لم يحدد ما هي المصادر البديلة لشر التمويل إن هي امتثلت لهذه الفقرة من القرار المذكور.

ثالثاً: عدم مراعاة خصوصية شركات التمويل الإسلامية من خلال فرض المصرف المركزي عليها تطبيق المعايير المحاسبية

رابعاً: ضعف رأس مال شركات التمويل الإسلامية بالمقارنة مع رأس مال البنوك الإسلامية والتقليدية في الدولة وكذلك م مصادر الأموال المتاحة لهذه الشركات.

خامساً: ضعف التنسيق بين إدارة شركات التمويل الإسلامية لإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها، وكذلك العمل المش

سادساً: عدم وجود وحدة أو إدارة متخصصة في المصرف المركزي للدولة، لمتابعة والإشراف على أعمال المؤسسات اله الإسلامية بشكل عام وشركات التمويل التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل خاص.

سابعاً: قلة القوانين والأنظمة التي تنظم أعمال هذه الشركات بالإضافة إلى تقادم هذه القوانين والأنظمة.

ثامناً: معظم الشركات العاملة حالياً بالدولة هي شركات تابعة لبنوك ومصارف أو شركات تطوير عقارية وبالتالي فإن الهدف إنشاء معظم شركات التمويل الحالية كان لهدف محدد سواء تسويق وبيع المشروعات العقارية التي تنفذها شركات التط العقارية المالكة لهذه الشركات، أو لأهداف خاصة وضعتها إدارات البنوك التي قامت بإنشاء شركات تمويل تابعة لها، ونلحد هنالك شركات أخرى مستقلة تعود ملكيتها لمساهمين مستقلين، هذه الشركات تكاد تنطبق عليها كافة الإشكاليات الت تعرض إليها سابقاً خاصة من ناحية عدم وجود داعم رئيسي لها على صعيد مصادر الأموال أو لعدم توفر أسواق تعرض ف منتجاتها، وخاصة منتج تمويل العقارات الذي تستحوذ على النسبة الغالبة منه شركات التمويل المملوكة لشركات التطوير

تاسعاً: ضعف الهندسة المالية الإسلامية والمتمثلة بعدم القدرة على ابتكار أدوات مالية إسلامية أو إيجاد الحلول الإسلاذ المناسبة لهذه الأدوات، من هذه الأدوات الصكوك الإسلامية، من شأنها أن تدر السيولة وتأمينها في شركات التمويل الإس

حلول مقترحة

اقترحت الورقة البحثية المعدة من جانب الدكتور محمود سيد عبد العال عدة حلول لعلاج المشكلات التي تواجه شركات الإسلامية في ضوء مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي. وتتمثل هذه الحلول في التالي: أولاً : قيام شركات التمويل بإيجاد تنسيق وتعاون بينها بالعمل على إنشاء استثمارات وتمويلات مشتركة بينها لتعزيز نقاط قوتها وللتغلب على مشك رؤوس أموالها.

ثانياً : تأسيس سوق موازية لسوق الأوراق المالية لشركات التمويل التي لم تتحول بعد لشركات مساهمة عامة، وفتح باب الاكتتاب للجمهور في شركات التمويل المغلقة حيث ان ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز ثقة المستثمرين في هذه الشركات خلال إلزام إدارات هذه الشركات بمعايير الإفصاح والشفافية والحوكمة، كما أن فتح باب الاكتتاب للشركات المغلقة أو شركات التمويل التي تنوي التحول الى شركات مساهمة عامة من شأنه ضخ المزيد من رؤوس الأموال بما يعزز من قدرات هذه الشركات التنافسية.

ثالثاً : العمل على تحديث القرارات والقوانين المنظمة لشركات التمويل التي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية لمراد خصوصية هذه الشركات والتغيرات التي حدثت في الدولة من الناحية الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية، آخذين في الاعتبار مبادرة دبي للاقتصاد الإسلامي سوف تجذب أنظار الكثيرين من المنافسين وغير المنافسين للإمارة بغرض تقييم التجربة إطلاقها، وبالتالي فإن وجود البيئة التشريعية والقانونية المتكاملة التي تأخذ في الاعتبار هذه المتغيرات من شأنه الإسراع المضي قدماً بهذه المبادرة الى آفاق أرحب.

رابعاً : الاتجاه الى نوع من التخصص في أعمال شركات التمويل الإسلامية لتقدم منتجات متخصصة والابتعاد عن منافسة والبنوك العاملة في الدولة في منتجاتها وخدماتها التي تقدمها للجمهور المتعاملين.

خامساً: مراعاة المصرف المركزي خصوصية شركات التمويل الإسلامية، وإخضاعها لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمالية الإسلامية وليس للمعايير المحاسبية الدولية.

سادساً : العمل على ابتكار أدوات تمويلية تتناسب مع هذه الشركات، وعقد دورات تدريبية للموظفين بشكل مستمر، وتمرير المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تبين أهمية وجود شركات التمويل الإسلامية.

سابعاً : التركيز على موضوع الهندسة المالية الإسلامية والعمل على ابتكار أدوات مالية إسلامية مثل اداة إصدارات الصك الإسلامية التي تعمل على زيادة الموارد المالية لشركات التمويل الإسلامية، وزيادة قدرتها على الاستثمار (ولكن هنا لا إشارة إلى نقطة مهمة متعلقة بنظرة المصرف المركزي لهذه الصكوك، فإن اعتبارها أداة دين فتظهر إشكالية وهي عدم الشركات على الاستدانة من المستثمرين بما يفوق ضعف رأس مالها حسب التعميم المنظم لأعمال شركات التمويل الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية رقم 165/6/2004، وهنا تكمن أهمية أن يراعي المصرف المركزي شركات التمويل الإسلامية بخصوصيتها التشغيلية والمحاسبية.

مقومات قوة

تمتلك شركات التمويل الإسلامية بمقومات قوة، يبرز من بينها، توافق المنتجات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبفهي تتميز بالاستدامة والشفافية والثقة، وتقديم النصح اللازم لمساعدة العملاء في اتخاذ القرارات المالية الصائبة، والاتساع من متوسطة إلى طويلة الأجل بعوائد تنافسية، والتداول بعمولات مختلفة من خلال المصرفية الإسلامية.

وتنشئ شركات التمويل الرئيسية قيماً رئيسية، تشمل، التوافق والالتزام التام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة، مراعاة الشفافية والنزاهة حيث تتسم علاقة هذه الشركات بالوضوح والشفافية والنزاهة.

اقترح بإيجاد آلية اقتراض لشركات التمويل الإسلامية

اقترحت ورقة بحثية أعدها الدكتور محمود سيد عبد العال، بعنوان «شركات التمويل الإسلامية -التحديات والآفاق»، وتم إصدارها خلال انعقاد فعاليات الملتقى السنوي الدولي الخامس للقانونيين في الصناعة المالية الإسلامية الذي تم تنظيمه مؤخراً دبي، قيام المصرف المركزي بالسماح لشركات التمويل الإسلامية بإيجاد آلية للاقتراض على أن يكون ذلك متوافقاً مع الشريعة الإسلامية.

الإسلامية وبالشكل الذي يساوي بين شركات التمويل التقليدية وشركات التمويل التي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسـ و دعت الورقة إلى العمل على إيجاد مصادر أخرى حصرياً لشركات التمويل بشقيها التقليدي والإسلامي لتكون مصدراً بد؛ عدم السماح لها بتلقي الودائع أو فتح الحسابات للأفراد، وهذا من شأنه أن يزيد من قدرة هذه الشركات على تقديم تمو بما ينعكس على ربحيتها، بالإضافة إلى زيادة قدرتها التنافسية في السوق المصرفي.

وأوصت الورقة بإنشاء صناديق مشتركة بينها وذلك بغرض مواجهة مخاطر السيولة كونها لا تستطيع الاقتراض من المصرف لأنه يتعامل بالفائدة.

معالجة ضعف الموارد البشرية في المصارف الإسلامية

تبين الدراسات المعنية بالموارد البشرية بالمصارف الإسلامية أن هناك العديد من جوانب القصور في الموارد البشرية التـ في قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية، ومن أهم تلك الجوانب ما يلي:

أولاً : وجود عاملين يفتقدون المقومات الشرعية والمصرفية، تبين من الواقع العملي أن غالبية العاملين بالمصارف الإسـ مـلمين بأسس الضوابط الشرعية والمستمدة من فقه المعاملات، كما أن غالبية العاملين لا يفرقون بين العقود الشرعية و التقليدية من حيث المفهوم وأسلوب التطبيق. عدم قدرة العاملين بالمؤسسات المالية الإسلامية على الرد على المتعاه

ثانياً : عدم إلمام العاملين بالضوابط الشرعية للمعاملات المصرفية والاستثمارية والتمويلية، أدى إلى عدم قدرتهم على الـ أسئلة المتعاملين المختلفة ومن ثم عدم قدرتهم على إقناع المتعاملين بالفرق بين المنتجات المصرفية الإسلامية والتقلـ وإيضاح الرؤية الشرعية للخدمات ، مما يؤدي في النهاية إلى فقد مصداقية العمل المصرفي الإسلامي.

ثالثاً : قلة الموارد البشرية المتخصصة نظراً لحدثة نشأة الصناعة المصرفية الإسلامية فإنها تعاني من نقص الكفاءات المـ المتخصصة في المنتجات المصرفية الإسلامية وخاصة في جانب التمويل والمعاملات الدولية، مما أدى إلى زيادة تكلفة المتخصصين في هذا المجال.

رابعاً: نظم التعيين بالمؤسسات المالية الإسلامية، تبين من الواقع العملي أن معيار الاختيار للعمل في المؤسسات المال الإسلامية يخضع للاعتبارات الشخصية.

شركات التمويل الإسلامية

1. شركة أملاك: تأسست في العام 2000 رأس المال قدره (مليار و500 مليون درهم)- تقديم التمويل العقاري.
2. شركة تمويل: تأسست في العام 2004 - متخصصة في التمويل العقاري.
3. المشرق الإسلامي للتمويل: تأسست في العام 2006 برأس مال قدره (500 مليون درهم) تمويل رأس المال العامل و العقاري.
4. آفاق الشركة الإسلامية للتمويل: تأسست في العام 2006 برأس مال قدره (150 مليون درهم) تمويل رأس المال العا، وتمويل السيارات وتمويل الشركات.
5. شركة أصيل للتمويل الإسلامي: تأسست في العام 2006م برأس مال وقدره (500 مليون درهم) التمويل العقاري وتم

المشاريع.

6. شركة موارد للتمويل: تأسست في العام 2006 برأس مال قدره (مليار درهم) تمويل البضائع وتمويل التجارة وتمويل الأ
7. شركة الوفاق للتمويل: تأسست في العام 2006 برأس مال قدره (500 مليون درهم)- التمويل العقاري.
8. شركة أبوظبي الوطني للتمويل الإسلامي وقد تأسست في العام 2007 برأس مال قدره (200 مليون درهم) - مرابحة الدولية.
9. دار التمويل الإسلامي (PPC): تأسست في العام 2008 برأس مال قدره (110 ملايين درهم)- تمويل السيارات.
10. شركة بنك ابوظبي التجاري للصيرفة الإسلامية (ADCB): وقد تأسست في العام 2009 برأس مال قدره (200 مليون مرابحات السلع الدولية).
11. شركة راك للتمويل الإسلامي: وقد تأسست حديثاً في العام 2012 برأس مال قدره (100 مليون درهم)- التمويل الش

جميع الحقوق محفوظة © 2014 مؤسسة دبي للإعلام